



شروط وأحكام إصدار البطاقة الرقمية كاش باك وبطاقة القيمرز

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

يسر مصرف الراجحي أن يصدر هذه البطاقة وفقاً للضوابط الشرعية، وهي بطاقة تمكن حاملها من الحصول على السلع والخدمات المباحة شرعاً، وذلك باستخدام البطاقة للمشتريات عبر أجهزة نقاط البيع والمتاجر الإلكترونية.

وتنظم شروط وأحكام إصدار البطاقة من مصرف الراجحي العلاقة بين مصرف الراجحي المصدر للبطاقة، وبين حامل البطاقة، وتنشئ علاقة يستطيع حامل البطاقة من خلالها الدفع بواسطة البطاقة لقبالها. ويخضع التعامل بتلك البطاقة للشروط والأحكام الآتية:

1. الحساب الجاري

يتعهد طالب البطاقة بفتح حساب جار لدى أي فرع من فروع المصرف أو عبر الموقع الإلكتروني.

2. الرسوم:

2/1 يتعهد حامل البطاقة بسداد جميع المصاريف والرسوم مقابل إصدار أو تجديد البطاقة، وللمصرف الحق في خصم هذه الرسوم والمصاريف تلقائياً من الحساب الجاري لحامل البطاقة لدى المصرف، أو من رصيد البطاقة، وهي:

الخدمة	الرسوم (ريال)
رسوم إصدار البطاقة الأساسية (*)	إصدار مجاني لأول بطاقة
الرسوم السنوية للبطاقة الأساسية (*)	بدون رسوم سنوية لأول بطاقة
رسوم إصدار بطاقة إضافية	50
الرسوم السنوية للبطاقة الإضافية	50
إصدار بديل	15
رسم الاعتراض الخاطئ	25
رسوم الخدمة على العمليات الدولية	2% %

(*) الرسوم أعلاه غير شاملة لضريبة القيمة المضافة.

2/2 الرسوم السنوية للبطاقة (التجديد والإصدار) لا تتجرأ وغير قابلة للاسترداد، لكنها قابلة للتعديل فيما يستقبل.

3. تسديد الالتزامات وكشف الحساب

3/1 يتيح المصرف لحامل البطاقة كشف حساب البطاقة في اليوم الأول من كل شهر ميلادي على القنوات الإلكترونية للمصرف.

3/2 يقوم حامل البطاقة بالاطلاع على بيانات العمليات من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف، وفي حال وجود أي اعتراض على أي عملية يقوم حامل البطاقة بإخطار مركز البطاقات خلال (30) يوماً ويتحمل حامل البطاقة رسوم الاعتراض الخاطئ بعد التأكد من عدم صحة الاعتراض.

3/2 في حال قيام حامل البطاقة باستعمالها في مشتريات أو خدمات تختلف عملتها عن عملة حسابه الجاري (بالريال السعودي) فسيتم خصم من حساب البطاقة بالريال السعودي - فوراً بسعر صرفها حينئذ - وإضافة (2% من المبلغ مقابل الخدمة على العمليات الدولية حسب الجدول التوضيحي أدناه، ويتحمل حامل البطاقة الفروق المترتبة على اختلاف أسعار الصرف بين العملات. جدول يبيّن بوضوح عملية حساب رسم الخدمة على العمليات الدولية:

مبلغ العملية	سعر الصرف*	المبلغ بالريال	رسم الخدمة على العمليات	ضريبة القيمة المضافة	المبلغ المستحق
100 دولار أمريكي	3.75 ريال / دولار	375 ريال	375 * 2% = 7.5	7.5 * 15% = 1.125	383.625 ريال

(*) يعتبر هذا مثالا لتوضيح طريقة تحويل العملة وليس سعر الصرف الحقيقي.

3/4 فيما يخص عمليات الشراء الدولية فسيقوم المصرف بإرسال رسائل نصية توضح تفاصيل العملية الشرائية بالإضافة إلى سعر الصرف وقت تفويض العملية، علماً بأن سعر الصرف الذي سيتم اعتماده هو سعر الصرف المعتمد لدى شركات الدفع الدولية وقت التسوية

3.5 يفوض العميل المصرف بأن يقوم تلقائياً بحسم الالتزامات المالية المترتبة على حامل البطاقة كلها أو بعضها من أي حسابات جارية أو استثمارية تخص حامل البطاقة أو أموال أو ودائع لديه تخص حامل البطاقة وذلك دونما حاجة إلى تنبيه أو إنذار راي - وفق توقع إلى جهة رقابية أو قضائية، كما لا تقبل أي معارضة منه في شأن إجراء هذا الحسم أياً كان سببها.

3/6 لا يحق لحامل البطاقة التصرف في أي مبالغ تصاف إلى رصيد البطاقة عن طريق الخطأ الآلي أو البشري أو التعدي.

4. تغيير شروط وأحكام ورسوم البطاقة

4.1 للمصرف الحق في تعديل الشروط والأحكام أو الرسوم سواء بالإضافة أو الحذف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما لا يخل بحقوق حامل البطاقة المكتسبة بهذا الاتفاق خلال مدة صلاحية البطاقة، كما يحق للمصرف زيادة الرسوم في حال ارتباط ذلك بطرف آخر بما يتوافق مع التعليمات والأنظمة ذات العلاقة.

وسيتم إرسال إشعار إلى حامل البطاقة عبر الرسائل النصية SMS وذلك قبل 30 يوماً من تاريخ سريان التعديل مع مراعاة ما تقتضيه الأنظمة المعمول بها بشأن الإبلاغ والإعلان عن تعديل الشروط، وللمصرف وقف استخدام البطاقة أو تحميدها إذا رأى - وفق تقديره - أن ذلك ضروري لحماية العميل أو المصرف، وله رفع الوقف أو التجميد عند زوال الأسباب الداعية لذلك.

4/2 في حال عدم موافقة حامل البطاقة على أي تغييرات على شروط وأحكام أو رسوم البطاقة فإنه يحق له إنهاء الاتفاقية خلال 14 يوماً من استلامه إشعار التغيير بإحدى الوسائل المتاحة من قبل المصرف، فإن حصل الاعتراض خلال المدة المحددة فله الحق بالمطالبة بإعادة الرسوم السنوية للبطاقة بعد

حسم رسوم الفترة المستخدمة فيها.

4/3 في حال مضي 14 يوماً من تاريخ إرسال الإشعار لحامل البطاقة دون اعتراض من حامل البطاقة، فيعتبر التعديل سارياً ولا يحق للعميل المطالبة بإعادة الرسوم السنوية أو جزء منها.

5. استخدام البطاقة

5/1 تستخدم هذه البطاقة في شراء السلع والخدمات عبر المواقع الإلكترونية وعبر نقاط البيع التي تقبل بطاقات فيزا أو عن طريق محفظة (Apple Pay) الدفع ومدى باي أو أي محافظ إلكترونية أخرى بإدخال الرقم السري، ويتعهد حامل البطاقة بعدم استخدامها في تنفيذ مشتريات أو خدمات محرمة شرعاً، وفي حال مخالفة ذلك فللمصرف الحق في إلغاء البطاقة.

5/2 يلتزم حامل البطاقة بعدم إفشاء الرقم السري للبطاقة وأنه المسؤول الوحيد مسؤولة تامة ومباشرة عن جميع العمليات التي تتم باستخدام هذا الرقم حتى ولو تم إجراؤها من قبل طرف آخر.

5/3 يتحمل حامل البطاقة جميع الالتزامات المترتبة على الشراء عبر المواقع الإلكترونية وفي حال طلب الموقع لرمز الأمان فيتم إرساله برسالة نصية على جوال حامل البطاقة المسجل لدى المصرف.

6. رصيد البطاقة:

6 يتم استرداد رصيد البطاقة أو جزء منه عن طريق موقع المباشر للأفراد أو تطبيق المصرف.

7. تقنية الاتصال قريب المدى

7 تتيح تقنية الاتصال قريب المدى لحاملي بطاقات الراجحي الائتمانية استخدامها في إجراء عمليات الشراء عبر نقاط البيع بدون إدخال البطاقة أو الرقم السري، ضمن حد الدفع المحدد من قبل المصرف، حيث يقوم العميل بتمرير بطاقة الراجحي الائتمانية أمام الجهاز الخاص بذلك بدون إدخال البطاقة، ويتحمل العميل كامل مسؤولية العمليات التي تتم من خلالها، كما يحق للمصرف تعديل حد الدفع بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة دون الحاجة إلى استيفاء موافقة العميل.

8. مدة الصلاحية:

8 مدة صلاحية البطاقة (5) سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إصدار البطاقة.

9. تجديد البطاقة:

9 يتم تجديد البطاقة تلقائياً عند انتهاء مدتها كما في المادة (8) وذلك لمدة ماثلة وفق الشروط التي يحددها المصرف.

10. خصم رسوم البطاقة:

10/1 يتم خصم رسوم إصدار البطاقة من حساب البطاقة في تاريخ إصدارها وذلك رسوم الإلغاء ما لم يتم بتفعيل البطاقة، وللمصرف الحق في إغائها بعد ذلك دون أذن مسؤولة على المصرف، ولا يحق للعميل في هذه الحالة مطالبة المصرف بأي تعويضات أو مطالبات من أي نوع كان نتيجة إلغاء البطاقة استناداً إلى هذا البند.

11. إلغاء البطاقة:

11.1 يحق للعميل إلغاء البطاقة في غضون 90 يوم من استلامها دون تحميله أي رسوم، إلا ما لم يتم بتفعيل البطاقة، وللمصرف الحق في إغائها بعد ذلك دون أذن مسؤولة على المصرف، ولا يحق للعميل في هذه الحالة مطالبة المصرف بأي تعويضات أو مطالبات من أي نوع كان نتيجة إلغاء البطاقة استناداً إلى هذا البند.

11.2 لحامل البطاقة الحق في طلب إغائها عبر أي من القنوات المؤهلة لدى المصرف قبل موعد خصم الرسوم بـ (14) يوماً على الأقل وذلك بعد سداد المبلغ المستحق، ويعتبر طلب الإلغاء من جانب حامل البطاقة في مثل هذه الحالة إخطاراً بفسخ الاتفاقية من جانب واحد وذلك دون المساس بحق المصرف في معارضة الفسخ أو بحقوقه التي ترتب بسبب الفسخ من جانب واحد.

11.3 للمصرف الحق في إلغاء البطاقة قبل نهاية مدتها الأصلية أو المجددة في حال وجود أسباب نظامية أو أمنية أو ائتمانية، أو عند مخالفة حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام، أو لسوء الاستخدام، أو لغير ذلك من الأسباب الموجبة وبما لا يخالف التعليمات والأنظمة ذات العلاقة، مع استحقاق العميل استرداد ما يقابل المدة المتبقية من رسوم الإصدار أو التجديد إذا كان الفسخ بسبب من المصرف.

11.4 للمصرف الحق في إلغاء البطاقة عند عدم استلام العميل للبطاقة المجددة بعد (45) يوماً من إخطاره بتجديدها.

11.5 للمصرف الحق في إلغاء البطاقة أو إيقافها في حال تعثر حامل البطاقة في سداد أي مديونية أخرى مستحقة عليه لصالح المصرف خلال 30 يوماً من تاريخ إخطاره بالتعثر، ولن يحتسب المصرف على العميل أي رسوم بعد إيقاف البطاقة، وسيرد المصرف للعميل جزءاً من رسوم الإصدار بما يعادل الفترة المتبقية بعد إيقاف البطاقة.

11.6 يترتب على الإلغاء في الحالة (12.2) أعلاه حلول جميع المبالغ غير المسددة والالتزامات للمصرف سواء المستحقة عن إصدار البطاقة، أو تجديدها، أو إعادة إصدارها، أو إصدار بديل لها، أو المترتبة على استخدامها، بحيث تكون كلها مستحقة وواجبة الدفع فوراً ويتعهد حامل البطاقة ويلتزم بسدادها فوراً دفعة واحدة، ويقر بحق المصرف في خصمها من حساب أي بطاقة أخرى أو من الحساب الجاري أو أي من حسابات حامل البطاقة الأخرى، أو بقيدتها على أي من هذه الحسابات وإن أدى ذلك إلى انكشاف الحساب، ويتحمل حامل البطاقة وحده ما يترتب على ذلك من آثار.

11.7 يترتب على الإلغاء في الحالات المذكورة في الفقرات (12.3، 12.4، و 12.5) إيقاف إمكانية استخدام البطاقة، مع بقاء جميع المبالغ الناتجة عن إصدار البطاقة أو استخدامها قائمة في ذمة العميل. ويقوم المصرف، بحسب الأحوال، بالتنسيق مع العميل وتقديم الحلول الممكنة لتسوية المبالغ المستحقة وفق الأنظمة والتعليمات والضوابط ذات العلاقة، دون الإخلال بحقوق المصرف النظامية.

12. فقدان الوصول إلى البطاقة (في حال كون البطاقة مطبوعة)

يلتزم حامل البطاقة في حال فقدان الوصول إلى البطاقة أو سرقة أو اختراق أرقامها بإبلاغ مركز البطاقات داخل المملكة العربية السعودية على الهاتف المصرفي أو إبلاغ أي مركز لشركة فيزا في أي بنك في الخارج، وفي كلتا الحالتين يلتزم حامل البطاقة بالإبلاغ كتابةً إلى مركز بطاقات الراجحي، ويقر حامل البطاقة بتحملة دون المصرف كامل المسؤولية (المبالغ والأضرار) المترتبة من حين فقد الوصول إلى البطاقة إلى ساعة الإبلاغ في التعاملات داخل المملكة وخارجها بحيث لا تتجاوز تلك المبالغ والأضرار المبلغ المتوفر في البطاقة وقت فقدان الوصول إليها، مع دفع الرسوم المذكورة في فقرة (2/1) في حال إصدار بطاقة بديلة.

13. مسؤولية المصرف

لا يتحمل المصرف أي مسؤولية أو التزام تجاه الغير عند قيام حامل البطاقة باستخدام بطاقته في الحصول على بضائع أو خدمات بموجب بطاقته عند اختلاف مواصفات البضائع أو المشتريات عما جرى به التعاقد بين حامل البطاقة وقابله، ولحامل البطاقة تقديم اعتراض «مطالبة» لتأكيد من صحة العملية، ولا يحق لحامل البطاقة طلب وقف الحسم من رصيدها بسبب اختلاف مواصفات البضاعة أو لأي سبب آخر كما لا يتحمل المصرف مسؤولية رفض الجهات الأخرى لقبول البطاقة أو في حال وجود خلل في أجهزة نقاط البيع أو ولا يعتبر طرفاً في أي علاقة يرتبط بها حامل البطاقة مع الغير بموجب البطاقة.

14. يقر حامل البطاقة بالآتي:

14/1 إن استخدام البطاقة متوقف على وجود رصيد دائن في حسابها، وعليه فلا يمكن لحامل البطاقة أن يستخدمها في شراء السلع والخدمات ما لم يكن في البطاقة ما يلزم من رصيد، ولا يحق لحامل البطاقة تجاوز رصيدها، ويلتزم حامل البطاقة أن يرد حالاً للمصرف ما يتم قيده من تجاوز على الرصيد، وللمصرف حق إلغاء البطاقة حال حدوث التجاوز وبعده، وأن حامل البطاقة يتحمل أي مسؤوليات تترتب بسبب استخدامه البطاقة بما يخالف أحكام هذا البنود.

14/2 أن للمصرف -حال استخدام البطاقة- الحسم من رصيدها بما يعادل قيمة السلع أو الخدمات أو الخدمات ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية إذا استحال سداد قيمة السلعة أو الخدمة بسبب نقصان رصيد البطاقة أو رفض قبولها من نقاط البيع.

14/3 أن جميع المعلومات والبيانات الشخصية كاملة وصحيحة، ويلتزم بإبلاغ المصرف بأي تغيير في تفاصيل بيانات الاتصال به، ويشمل هذا التغيير في العنوان الحالي، وأرقام الهاتف، ورقم الجوال، والبريد الإلكتروني (إن وجد). وإن عدم الكشف عن أي تغيير سوف يؤدي لإيقاف البطاقة، ويقر حامل البطاقة أن إخطاره بواسطة المصرف على أي من بياناته المحفوظة لدى المصرف يعدّ نظامياً وحاصلاً بحكم النظام.

14/4 بمجرد قبول حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام، وتفعيله للبطاقة فإنه يكون بذلك مقرباً باطلاً على جميع الشروط والأحكام المذكورة أعلاه، وقد قبل بها كما هي، كما يلتزم بالتقيد بها.

14/5 إن تفعيل البطاقة يعني أنك قد وافقت على شروط وأحكام البطاقة.

15. الضرائب:

15/1 تكون الرسوم المحددة خالية من ضريبة القيمة المضافة المطبقة وأية ضريبة غير مباشرة أخرى، تكون مستحقة.

15/2 تسدد الضرائب غير المباشرة وفقاً للأحكام الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والتشريعات الأخرى التي قد تنطبق من وقت لآخر. يتم حل أي نزاع ينشأ بشأن حساب مدخل ضريبة القيمة المضافة بتفاهق الطرفين في إطار الجداول الزمنية المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

15/3 لا يكون مصرف الراجحي مسئولاً عن أية فوائد أو غرامات مستحقة على المورد بسبب عكس قيد الضريبة المسددة عن دفعات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

16 حررت الشروط والأحكام باللغة العربية والإنجليزية، وعند التعارض بينهما يتم اعتماد النص العربي، وتخضع هذه الشروط والأحكام لأنظمة المملكة العربية السعودية، وأي نزاع ينشأ عن/أو يرتبط بهذه الشروط والأحكام يحال إلى الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية.

تطبق الشروط والأحكام التالية على البطاقة الرقمية كاش باك المقدمة من مصرف الراجحي، بحيث تقرا هذه الشروط جنباً إلى جنب مع الشروط والأحكام المنصوص عليها في الشروط الخاصة بالبطاقة والتي تشكل هذه الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ منها.

1- يحق لحامل البطاقة الرقمية مسبقاً الدفع الحصول على الاسترداد النقدي، وهو المبلغ المستحق الحصول عليه من عمليات الشراء المؤهلة على النحو الوارد في هذه الأحكام بناءً على ما يقرره المصرف وفقاً لتقديره المطلق، ويضاف المبلغ إلى حساب بطاقة كاش باك مسبقاً الدفع فور تنفيذ وتسوية العملية من قبل التاجر.

تنويه: يستغرق تسوية مبلغ العملية من قبل التاجر من 2 يوم إلى 7 أيام كحد أقصى.

2- عمليات الشراء المؤهلة هي كافة عمليات الشراء عبر نقاط البيع بالتجزئة أو على المشتريات الإلكترونية، والتي تتم على البطاقة الرقمية كاش باك الخاصة بحاملها وهي كالتالي:

- 1% على العمليات الدولية عبر أجهزة نقاط البيع أو المشتريات الإلكترونية.
- 0.6% على العمليات المحلية عبر أجهزة نقاط البيع أو المشتريات الإلكترونية.
- يحق للمصرف الراجحي في أي وقت إلغاء خدمة الاسترداد النقدي (كاش باك) أو تغيير مميزاتها أو الإضافة إليها أو حذف أي من الشروط والأحكام المتعلقة به أو تعديل أو تحديد قيمة الاسترداد النقدي المقدمة أو طريقة منح الاسترداد النقدي، وذلك بعد إخطار حامل البطاقة مسبقاً بأي طريقة كانت، ويلتزم حامل البطاقة بتلك التغييرات والتعديلات، وستكون الأحكام الأخيرة المتعلقة بهذا السياق متاحة على موقع مصرف الراجحي. وتعد مسؤولية حامل البطاقة بالتأكد من الإطلاع على الشروط والأحكام وعلى أي تغييرات بها فيما يتعلق بالبطاقة في جميع الأوقات، وتكون قرارات مصرف الراجحي بشأن كافة الأمور المتعلقة بالاسترداد النقدي نهائية وملزمة لحامل البطاقة.

4- في حال قيام أي تاجر بتقديم سلع أو خدمات لا تندرج ضمن فئته الأساسية

أو المعتمدة، يحق للمصرف -دون إشعار مسبق- استبعاده من فئة الاسترداد الأعلى، أو تطبيق معدل استرداد مختلف وفق ما يراه المصرف مناسباً. ويكون قرار المصرف في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للاعتراض.

5- سيتم تحديد تصنيف فئات التجار من خلال رمز التاجر (MCC) المتعارف عليه لدى شركة فيزا والذي يتم تخصيصه من قبل البنك المستفيد الخاص بالتاجر؛ حيث أن البنوك المستفيدة مطالبة باتباع المعايير العالمية وتعريفات التصنيفات التجارية على النحو المنصوص عليه من قبل أنظمة (فيزا/ ماستركارد/ أميركان إكسبريس إكس) ولا يمكن مسائلة مصرف الراجحي عن التخصيص الخاطئ للتاجر من قبل بنكه المستفيد.

6- تحسب مبالغ الاسترداد النقدي وقت تسجيل العمليات بكشف الحساب الخاص بحامل البطاقة.

7- مصرف الراجحي غير مسؤول عن أي تاجر أو منشأ لم تقم بتسجيل نفسها في (MCC) قائمة التاجر المتعارف عليه لدى شركة فيزا العالمية.

8- تستحق مبالغ الاسترداد النقدي فقط عن العمليات المسجلة بكشف الحساب الخاص بحامل البطاقة، ولا يمكن مسائلة مصرف الراجحي عن أي تأخر في تسجيل العمليات بسبب التأخر من جانب التاجر.

9- سوء استخدام بطاقة الاسترداد النقدي لدى نقاط البيع أو المحلات كالاستخدام في عمليات غير نظامية يعتبر مخالف للشروط والأحكام كما أن البطاقة معدة للاستخدام الشخصي فقط ويمنع استخدامها لأغراض تجارية وعند مخالفة العميل لأي من ذلك فيحق للمصرف الراجحي إلغاء البطاقة وفق تقديره المطلق، واسترجاع مبلغ الاسترداد النقدي.

10- في حال استرجاع كامل أو جزء من مبلغ أي عملية شرائية تمت بواسطة البطاقة سوف يتم استرجاع مبلغ الاسترداد النقدي الممنوح مقابل تلك العملية، حيث يحتفظ مصرف الراجحي بحقه في تعديل مبالغ الاسترداد النقدي للعمليات المؤهلة المستقبلية أو خصم القيمة المساوية لتلك المبالغ المسترجعة التي تمت إضافتها إلى حساب البطاقة، دون إشعار مسبق.

11- سوف يتم إلغاء أي مبالغ استرداد نقدي جمعت ولم تودع في حساب البطاقة إذا:

- (أ) تم إغلاق حساب البطاقة.
- (ب) لم يكن حساب البطاقة في وضع جيد بحسب رأي مصرف الراجحي.
- (ج) انتهت صلاحية البطاقة ولم يتم تحديثها.
- (د) كان هناك خرق لاتفاقيات إصدار البطاقة.
- (هـ) حدث أي سبب آخر حسيماً يراه مصرف الراجحي، وينتج عنه إلغاء البطاقة الرقمية.

12- أي قرار بشأن ما إذا كانت أي عملية مؤهلة للاسترداد النقدي من عدمه أو كيفية تصنيف الإنفاق لكل فئة من فئات الاسترداد النقدي، يكون وفقاً لتقدير مصرف الراجحي منفرداً.

13- ما لم تنص الشروط على غير ذلك فإن كافة العمليات الشرائية المسجلة في كشف حساب البطاقة مؤهلة للاسترداد النقدي وفقاً للفئات المحددة أعلاه، باستثناء التالي:

- (أ) الرسوم المطبقة من المصرف.
- (ب) التحويل النقدي من البطاقة وتحويل الأموال.
- (ج) السحب النقدي - إن وجد-.
- (د) التبرعات والعمليات عبر نظام سداد للمدفوعات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية لمصرف الراجحي.
- (هـ) المدفوعات للجهات الخيرية أو في مقابل الخدمات والمدفوعات القانونية والضرائب والغرامات.
- (و) عمليات التحويل من رصيد البطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى أو إلى رصيد حساب جار (غير تابع للتعديل وغير مرتبط بالبطاقة).
- (ز) العمليات التي يقرر مصرف الراجحي أنها متنازع عليها، أو خاطئة، أو غير مصرح بها، أو غير قانونية أو احتيالية.
- (ح) التحويل أو شحن محافظ الدفع الإلكترونية.
- (ط) محطات تعبئة الوقود والخدمات.
- (ي) مدفوعات خدمات النقل العام (غير مصنفه).
- (ك) عمليات خدمة سيارات الأجرة والليموزين.
- (ل) متاجر الأغذية المتنوعة (محلات التمر/متاجر المنتجات العضوية/الوجبات الصحية/ محلات العسل الطبيعي وما شابهها).

- (م) خدمات الصيانة وشراء السيارات والدراجات النارية الجديدة والمستعملة المدفوعات الحكومية
- (ن) فواتير الخدمات العامة
- (ع) فواتير الاتصالات
- (ف) مدفوعات المدارس والجامعات والكليات والجهات التعليمية.
- (ص) مدفوعات خدمات النقل العام (الحافلات/القطارات/العبارات/السفن وما شابهها)
- (ق) مدفوعات مكاتب العقار

معلومات هامة:

- عليك الاحتفاظ بالرقم السري الخاص بك وعدم تدوينه على بطاقتك أو مشاركته مع أي شخص آخر.
- تجنب مشاركة معلومات البطاقة من خلال رسائل الواتس أب أو البريد الإلكتروني أو أي من وسائل التواصل الاجتماعي.
- تجنب مشاركة رمز التحقق (OTP) المرسل إلى رقم جوالك مع أي شخص، فالمصرف لن يطلب من العميل مشاركة رمز التحقق المرسل.
- الرجاء إبلاغ المصرف بشأن أي تغييرات تطرأ على عنوانك البريدي أو رقم هاتفك.
- لضمان الحصول على تبيهات بخصوص العمليات عبر رسائل نصية -فضلاً عن الاستفادة من الخدمات المصرفية- يرجى إضافة رقم جوالك من خلال بطاقة الصراف الآلي الخاصة بمصرف الراجحي وتفعيل الخدمات الإلكترونية من خلال أي من فروع المصرف.
- في حالة فقدان البطاقة أو وجود أي استفسارات، يرجى الاتصال بنا على: +966114603333 أو 920003344

اسم المؤسسة المالية: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، نوع الكيان: مصرف / مؤسسة مالية، شركة سعودية مساهمة برأس مال: 60,000,000,000.00 ريال، رقم السجل التجاري: 1010000096، صندوق بريد: 28 الرياض 11411 المملكة العربية السعودية، هاتف: (+966112166000)، العنوان الوطني: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، 8467 طريق الملك فهد-حي المروج، وحدة رقم (1)، الرياض، 12263 - 2743، الموقع الإلكتروني: www.sa.com.alrajhibank، مرخص لها برقم الترخيص: 1420، وخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي.